

Distr.: General
13 December 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شارما (نيبال)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

- البند ١١٨ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)
- تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ جميع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٥٥ بشأن إدارة الموارد البشرية من قبل إدارة الشؤون الإدارية (تابع)
- البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)
- البند ١١١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)
- البند ١١٨ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)
- الأفراد المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى (تابع)
- البند ١١٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبه المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة (تابع)
- البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)
- استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تابع)
- معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذبذبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
..Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ جميع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٥٥ بشأن إدارة الموارد البشرية من قبل إدارة الشؤون الإدارية (تابع) (A/57/726)

١ - السيد نيا (اليابان): قال إنه يرحب بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تنفيذ جميع أحكام قرار الجمعية العامة ٢٥٨/٥٥ المتعلق بإدارة الموارد البشرية (A/57/726). ومن المحتمل أن يسهم هذا التقرير في إحراز مزيد من التقدم في هذا المجال، على الرغم من أن الوقت لم يحن بعد لتقييم آثاره بالكامل. ومن المؤسف أن التقرير لم يوضح ما إذا كان إدخال خطط عمل الموارد البشرية قد حقق النتائج المرجوة؛ كما أنه قد جاء خلوا من تفاصيل تلك الأهداف المحددة المتعلقة ببلوغ تمثيل جغرافي عادل.

٢ - وفيما يخص نظام اختيار الموظفين، ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يعد تقريراً عما إذا كان إدراج النظام الجديد قد أفضى إلى تعجيل عملية التوظيف. ومن شأن العمل ببرنامج منظم لإعادة تعيين الفنيين الشباب أن يعزز من إمكانات التطوير الوظيفي للموظفين المؤهلين وأ، يشجع عملية التنقل، ومع هذا، فإنه ينبغي لمكتب إدارة الموارد البشرية أن يواصل جهوده الرامية إلى حفز التنقل حتى يمكن تطبيق سياسة في هذا المجال على نحو كامل بحلول عام ٢٠٠٧. ووفد اليابان يرحب بالقواعد والإجراءات المبسطة لإدارة الموارد البشرية. ومن الواجب أن تصدر تعميمات إدارية لتوضيح حالات عزو السلطة.

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: تقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب خدمات الرقابة الداخلية (تابع)

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الإداري لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (A/57/488)

٣ - السيد فاسيلاكيس (اليونان): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولبنان ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرتبطة به، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين، فقال إن الاتحاد الأوروبي ما فتئ دائماً يعلق أهمية كبيرة على حسن سير العمل بمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مع تزويدها بموارد كافية للنهوض بأعباء مهمتها، التي تشكل نشاطاً يحظى بالأولوية لدى الأمم المتحدة. والاتحاد يوافق على وجهة النظر الواردة في الفقرة ٣ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الاستعراض الإداري للمفوضية (A/57/488)، والتي تقول بأن مركز الأولوية المعزي إلى برنامج حقوق الإنسان في الخطط المتوسطة الأجل غير وارد في قاعدة موارد الميزانية العادية للأمم المتحدة. ومن ثم، فإن الاتحاد مستعد لزيادة التمويل العادي للهيئات التعاقدية والإجراءات الاستثنائية، مع مراعاة توصيات المكتب والتنبيه إلى أن بعض العناصر تتعرض لجهود إصلاحية مستمرة على يد الأمين العام.

٤ - السيد هينغستاد (النرويج): قال إن تشجيع وحماية حقوق الإنسان في غاية الأهمية بالنسبة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة، وهما جديران بمزيد من الإدراج في كافة أنشطة الأمم المتحدة الرئيسية، وكذلك فيما يتعلق بالموارد الضرورية المخصصة لآلية حقوق الإنسان. وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يمثل مجهداً جاداً مخلصاً لتحسين كفاءة

٧ - وفيما يتصل بموضوع إدارة الموارد البشرية، تشارك اليابان في مشاعر القلق التي أبدتها مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن انتشار تكليف المستشارين التقنيين بالاضطلاع بوظائف تنفيذية، وهي تؤيد التوصيات الواردة بالفقرة ٤٩ من التقرير. وثمة شواغل لدى اليابان أيضا بشأن اتسام تكوين أمانة المفوضية بعدم التوازن الجغرافي إلى حد بعيد. ويجب بذل مزيد من الجهود لكفالة مراعاة مبدأ التوزيع العادل من قبل جميع رؤساء الإدارات ومدراء البرامج.

٨ - السيد مازومدار (الهند): قال إن التقرير قد أبرز المشاكل التي تواجهها المفوضية، إلى جانب الأسباب الأساسية لهذه المشاكل. ومما يدعو إلى القلق، على نحو مباشر، تلك الزيادة السريعة في التمويلات الخارجة عن الميزانية بالنسبة لموارد الميزانية العادية فيما يتصل بتمويل الأنشطة التنفيذية للمفوضية. ومما هو أدهى من ذلك، أن الأنشطة الأساسية المأذون بها للمفوضية تتلقى اليوم ما يلزمها من دعم من المساهمات الطوعية، إلى حد كبير.

٩ - ووفد الهند يوافق على ما لاحظته المكتب من أن المفوضية قد قامت، عبر السنين وبطريقة مخصصة وغير منسقة، باكتساب مسؤوليات وولايات إضافية لا تتناسب مع مواردها المالية أو خبراتها التقنية. وينبغي إبقاء الجمعية العامة على علم كامل بالآثار المترتبة على الولايات الإضافية، فيما يتصل بالموارد، قبل موافقتها على الولايات ذات الصلة. والنمو غير المخطط للولايات والأنشطة قد أدى إلى ازدواج الجهود وانعدام الفعالية ونقص المتابعة. وفي الواقع، قد أصبح من المتعذر على المفوضية بشكل مطرد أن تقوم، في الوقت المناسب، بإنجاز اختصاصاتها الأساسية، من قبيل دراسة التقارير القطرية للدول الأعضاء، وثمة أعمال متأخرة كثيرة في هذا الصدد. ومن التطورات الأخرى التي ظهرت، وجود بيروقراطية مزعجة لا يسهل تناولها. وبالإضافة إلى ما ينبغي

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والكثير من توصيات المكتب يخضع اليوم لتنفيذ فعلي. وعلى الدول الأعضاء أن تنتهز فرصة المساهمة في عملية التغيير، ولا سيما عن طريق استعدادها لزيادة قاعدة موارد المكتب. ومن الجدير بالترحيب، في هذا الصدد، ما أعلنه الاتحاد الأوروبي من استعداده للنظر في زيادة التمويل العادي للمفوضية. والنرويج تؤيد المفوض السامي فيما يبذله من جهود لصوغ استراتيجية شاملة وأولويات واضحة بهدف تقييم وتعزيز التواجد الميداني للمفوضية، فضلا عن تحسين إدارتها التنظيمية وهياكلها. وهي ستستمر أيضا في الإسهام بأموال من أجل المفوضية، ولقد خصصت لها بالفعل ما يقرب من ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة لهذا الغرض في عام ٢٠٠٣.

٥ - وعلى الرغم من أن ولايات ومسؤوليات المفوضية قد تزايدت على نحو مطرد، فإن مخصصاتها من الموارد لم تنح نفس النحو. وحصة المفوضية من الميزانية العادية قد هبطت إلى ١,٥٤ في المائة فقط، وثمة ٨٨ وظيفة من ١٥٥ وظيفة من وظائفها الفنية الأساسية يجري تمويلها من هذه الميزانية، و ٦٧ في المائة من الميزانية الشاملة للمفوضية تتأتى اليوم من المساهمات الطوعية. وتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يؤكد ذلك التحدي المطرد، الذي يتمثل في التفاوت بين الموارد وحجم العمل. وعلى الدول الأعضاء أن تضطلع على نحو مشترك بمسؤولية عكس هذا الاتجاه السلبي، كما ينبغي لها، على الأقل، أن تكفل تمويل الاختصاصات الأساسية للمفوضية من الميزانية العادية بصورة سليمة.

٦ - السيد نيا (اليابان): قال إن تحسين إدارة المفوضية ضروري من أجل المضي في تعزيز ما لها من كفاءة وفعالية. وفي هذا الصدد، توجد أهمية كبيرة للتوصيات الواردة بالتقرير بشأن التنظيم والهيكل، والإدارة التنفيذية، وإدارة المعلومات، والتنظيم الإداري والمالي، وإدارة الموارد البشرية.

الأمم المتحدة. والمكتب سيتولى ما يلزم من متابعة بشأن توصياته.

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التحقيق في قيام عاملين في مجال المساعدة الإنسانية بالاستغلال الجنسي للاجئين في غرب أفريقيا (A/57/465)

١٤ - السيد زيفيلاكيس (اليونان): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرتبطة به، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، إلى جانب آيسلندا وليختنشتاين، فقال إنه ينبغي للأفرقة التي تقوم بالتحقيق في الاستغلال الجنسي للاجئين أن تكون مشكلة على نحو يتسم بالتوازن بين الجنسين. وحالات الاستغلال الجنسي الواردة في التقرير كان يمكن تقديمها بصورة أكثر دقة. وليس من المقبول على الإطلاق أن يكون هناك استغلال جنسي، وخاصة بالنسبة لأشخاص ضعفاء يعتمدون على معونة دولية. وبغية كفالة تحميل المسؤولية لمن ارتكبوا جرائم ما، يجب على الوكالة التي قامت بتشغيلهم أن تنهي العمل بعقودهم، وفي حالة وجود أدلة كافية، يجب أن تُتخذ الإجراءات القانونية اللازمة. وفي هذا الصدد، يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما خطة العمل التي وضعتها فرقة العمل التابعة للجنة المشتركة بين الوكالات، والتي اعتمدت مؤخرا من قبل المجتمع الإنساني.

١٥ - السيد هينغستاد (النرويج): قال إنه، عند تناول مسألة الاستغلال الجنسي لأفراد ضعفاء على يد أعضاء موثوق بهم من المجتمع الدولي، ينبغي أ، تُتبع سياسة جديدة بالثقة وبعيدة عن أي تسامح. ولا يجوز أن يُنظر إلى الأمم المتحدة باعتبارها تحاول أ، تلطف أو تخفي تلك الحقيقة

الاضطلاع به من ترشيد أعمال المفوضية، يتعين كذلك أن تعالج مسألة إعداد الموظفين من أجل توفيق هذه الأعداد مع أي مستوى من موارد الميزانية يمكن للمفوضية أن تتحمله.

١٠ - وهناك جانب آخر للحالة الراهنة يتمثل في تمويل ٤٧ في المائة من جميع الموظفين الأساسيين من موارد خارجة عن الميزانية. واستخدام موظفي المشاريع بأعداد كبيرة إلى هذا الحد قد جعل إدارة شؤون الموظفين معقدة ومثيرة للخلاف. وانتشار عزو الوظائف التنفيذية لهؤلاء الموظفين غير مقبول على الإطلاق، بصفة خاصة.

١١ - وقد خلص التقرير أيضا إلى نتيجة مفادها أن هذا الوضع قد أثر، بشكل ضار، على التوزيع الجغرافي لموظفي المفوضية وخبرائها الاستشاريين، وأن التحيز لصالح التمثيل من أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية يرجع إلى ما يوجد من علاقة مباشرة بين المساهمات الطوعية وتوزيع الموظفين.

١٢ - والاستخدام المعزز لتكنولوجيا المعلومات في النظام الإداري ودعم التنظيم الإداري والمالي في المفوضية يشكلان توصيتين هامتين أخريين من توصيات المكتب، وهما توصيتان جديرتان بالنظر على سبيل الأولوية. وثمة أهمية، في الواقع، للعمل على ألا يكون مصير التوصيات الحالية مماثلا لمصير ما يزيد عن ١٠٠ توصية سابقة كانت قد انبثقت عن عمليات مشاهة في مجال تحسين إدارة المفوضية.

١٣ - السيد نير (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): قال إنه قد تلقى تأكيدات بأن الدول الأعضاء قد وجدت أن تقرير المكتب يتسم بالأهمية. والتقرير المتعلق باستعراض إدارة المفوضية قد حظي بحسن القبول، وبعض التوصيات الواردة فيه تتعرض بالفعل للتنفيذ على يد المفوضية في هذه الأيام. ومن المستحسن، إلى حد كبير، أن يقوم المفوض السامي نفسه بالإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا المجال، وذلك في سياق متابعة تقرير الأمين العام بشأن تعزيز

١٩ - السيد كرامر (كندا): تحدث باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، فقال إنه يرحب بردود السيد نير على الأسئلة التي سبق أن وجهتها وفود هذه الدول الثلاث. وتساءل عن كيفية تصدي المكتب للتحقيقات غير المتوقعة والعاجلة، وعما إذا كانت الأموال اللازمة لتلك التحقيقات قد تأتت من الموارد العادية أم من مصادر أخرى.

٢٠ - السيد نير (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): رد على الشواغل المتعلقة بالتفاوتات الواضحة بين استنتاجات فريق التحقيق التابع للمكتب واستنتاجات الخبراء الاستشاريين، فقال إن أعمال هؤلاء الخبراء الاستشاريين لم تكن تحقيقاً بمعنى الكلمة، بل كانت تجميعاً للادعاءات المترتبة على الإشاعات والمقابلات الجماعية. ومن بين الاثني عشرة حالة من حالات الاستغلال الجنسي المزعومة التي حددها الخبراء الاستشاريون، لم يجر إثبات أية حالة منها من قبل محققي المكتب، في حين أن هؤلاء المحققين قد تمكنوا من التعرف على ٤٢ حالة استغلال جنسي محتمل، كما بحثوها على نحو كامل، حيث أمكنهم إقامة الأدلة على وقوع عشر منها.

٢١ - وبشأن التساؤل عما إذا كانت المعايير التي وضعها فريق التحقيق التابع للمكتب بالغة الارتفاع، يلاحظ أن الفريق كان بحاجة إلى جليل قوي كاف على الاستغلال لمساندة الادعاءات كيما يتخذ إجراءات تأديبية ضد مرتكبي الاعتداءات. وبالنسبة لنطاق التحقيق، كانت هناك مشاكل عملية ترتبط بتوسيع نطاقه لإدراج الأشخاص المشردين داخليا وسائر الفئات الضعيفة. ومن سوء الحظ أن المكتب لم تكن لديه موارد بشرية أو مالية تكفي للنظر في أية حالات سوى تلك الحالات الأشد بشاعة.

٢٢ - وفيما يتعلق بما إذا كانت التوصيات الواردة في التقرير موطن اتباع من جانب الوكالات والمكاتب المعنية،

المتمثلة في أن العاملين في المجال الإنساني يشاركون أحيانا في الاعتداء جنسيا على النساء والأطفال.

١٦ - ومنع هذه الاعتداءات يفرض تحديا إداريا. ومؤسسات الأمم المتحدة وشركائها عليها أن تضع هياكل ترمي إلى منع الاستغلال الجنسي، كما أن عليها أن تضطلع بمسؤولية تقديم من ثبت ارتكابهم لهذه الجرائم إلى ساحة العدالة. وفي حالة صعوبة الظروف المحلية، يلاحظ أن ثمة مسؤولية خاصة تقع على عاتق العناصر الفاعلة الدولية، ولقد يكون من الضروري في نهاية الأمر أن تتم مقاضاة الموظفين الدوليين من جانب بلدانهم الأصلية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٤٠٠ (٢٠٠٢). وينبغي كذلك تزويد الضحايا بدعم مناسب.

١٧ - ومن الجدير بالترحيب، تلك التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وهذا التقرير يؤكد، بالرغم مما اتسم به من مآخذ، مسؤولية الأمم المتحدة عن منع هذه الممارسات غير المقبولة على الإطلاق. ومما يدعو إلى الارتياح، ما بذلته فرقة العمل التابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من جهود وقائية، ومن الواجب أن تستمر الأعمال الهامة التي تضطلع بها هذه الفرقة بهدف زيادة المساءلة.

١٨ - السيد نيا (اليابان): قال إنه يدين بشدة أي شكل من أشكال الاستغلال الجنسي للاجئين على يد العاملين في مجال المعونة أو حفظ السلام في مخيمات هؤلاء اللاجئين. وفي ضوء التوصيات الواردة في التقرير، يجب على كافة المنظمات المعنية، بما فيها فرقة العمل التابعة للجنة المشتركة بين الوكالات والمفوضية وإدارة عمليات حفظ السلام، أن تواصل اتخاذ التدابير الوقائية، كما ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يستمر في رصد تنفيذ توصياته، وأن يبلغ الجمعية العامة بأية تطورات.

الأفراد المقدمون دون مقابل من الحكومات والكيانات الأخرى (تابع) (A/57/721، A/57/735)

٢٤ - السيد إيجي (الجمهورية العربية السورية): قال إنه كان يمكن، لو توفر مزيد من الوقت، أن يتم استعراض ذلك السياق الأوسع نطاقا الذي يتعلق بالحالة المالية للمنظمة عند مناقشة استخدام الأفراد المقدمين دون مقابل. والسبب الأساسي للجوء إلى هذه الفئة من الموظفين يرجع إلى عدم سداد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة. والدول الأعضاء التي تقدم موظفين دون مقابل ينبغي أن يكون في وسعها أن تفي بالتزاماتها المالية. واستخدام الموظفين المقدمين بدون مقابل، ينبغي أن يكون موضع قيودات وشروط، فهؤلاء الأفراد غير ملتزمين بالنظم والقواعد المالية للأمم المتحدة، وغير مسؤولين أمام الأمين العام.

٢٥ - والتقارير السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة لا تتضمن أعدادا محددة للأفراد المقدمين دون مقابل، وقد يكون من المستحسن أن يُعرف ما إذا كانت الأرقام المقدمة مطابقة للشروط الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٥١. وفي حين أن المساهمات، التي تقدم من الدول الأعضاء لمساعدة المنظمة في إنجاز مسؤولياتها، جديدة بالترحيب، سواء كانت مساهمات نقدية أو نوعية، فإن الأفراد المقدمين بالمجان ينبغي استخدامهم على نحو مؤقت، ولدى حيازتهم خبرة فنية لا تتوفر لدى موظفي المنظمة أنفسهم. واستخدام هؤلاء الأفراد قد يتجاوز تلك الحدود، كما أنه قد أدى إلى تهديد استقلال المنظمة وطابعها الدولي، فضلا عن تعقيده للمسائل المالية وشؤون الموظفين. ومن الواجب على الدول الأعضاء أن تركز بدلا من ذلك على المساهمة في صناديق استثمارية أو في الميزانية العادية، بهدف تمكين المنظمة من توظيف خبراء في أي مجال مع التزامها بمبادئ التوزيع الجغرافي العادل والاستقلال والشفافية لدى منح العقود.

يلاحظ أنه كان يصعب أحيانا أن يتم التأكد مما إذا كانت التدابير الموصى بها قد نُفذت، وعما إذا كانت قد اعتُبرت معايير قائمة بالنسبة للمخيمات القائمة في أماكن خارج غرب أفريقيا. والكثير من هذه التدابير لم يُتباع بعد، ومع هذا، فإن التوصية ٢ تطالب اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بأن تبلغ الجمعية العامة بشأن ما وُضع من تدابير.

٢٣ - ومن حيث الأموال اللازمة لإجراء تحقيقات مفاجئة وعاجلة، لم تكن لدى المكتب بكل بساطة مبالغ مالية تؤهله للاضطلاع بتحقيقات سريعة، ولقد تحتم عليه أن يدبر الأموال اللازمة حيثما أمكن ذلك. وعندما تبرز الحاجة إلى إجراء تحقيق عاجل، يلاحظ أن جميع موظفي شعبة التحقيقات بالمكتب يعملون على أساس من الانتداب. ولقد جاءت المطالبة بالتحقيق من الأمين العام والمفوضية، وكانت موثوقة المنظمة عرضة للخطر. وأُعيد توزيع الموظفين، بالتالي، لتشكيل فريق أساسي من المحققين. وقام المكتب أيضا بتوظيف مترجمين وأحصائيين في طب الأطفال وحقوق الإنسان للمساعدة في التحقيق. وثمة تمويل إضافي، وخاصة من أجل نفقات السفر، قد تحقق من مصادر تتضمن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبعض تلك النفقات لم تَجَر تغطيته حتى الآن. ولقد كان من الضروري أن يُعاد توزيع الموظفين القائمين والموارد المتوفرة على حساب مجالات عمل أخرى، كما أن المكتب قد اضطر إلى تحديد الأولويات من خلال التركيز على المسائل ذات الخطورة العالية، من قبيل التحقيق في الاستغلال الجنسي المحتمل للاجئين على يد العاملين في مجال المساعدة.

البند ١١١ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١١٨ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

الصافي مقابل المبلغ الصافي لدى حساب المدفوعات والتأخرات، وكذلك في صيغة حساب المدخرات كل سنتين. ولقد سبق للجمعية العامة أن قامت، في دورتها السادسة والخمسين، بمطالبة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات أن تقدم جدولاً للمدفوعات أو تفسيراً لما تنتويه في هذا الشأن.

٢٨ - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يرى أنه يمكن النظر في احتمال تقديم حوافز في هذا الصدد. وهو يحيط علماً أيضاً بالاقترح الداعي إلى تخصيص فوائض الميزانية للدول الأعضاء على أساس كل حساب على حدة، مع تقييد كل من حصصها لتلك الدول الأعضاء التي لا توجد لها أنصبة معلقة. والاتحاد يؤيد توصيات لجنة الاشتراكات بشأن فرض فوائد على التأخرات ووضع خطط للتسديدات المتعددة السنوات.

٢٩ - السيد ياماناكا (اليابان): قال إن أية تدابير يجري إدخالها لتشجيع الدول الأعضاء على سداد متأخراتها ينبغي لها أن تيسر من هذا السداد. وثمة اختلافات بين دورة السنة المالية لدى الدول الأعضاء، ومن بينها اليابان، وهذه الدورة لدى الأمم المتحدة، ولا يمكن تجاهل المشاكل التقنية المرتبطة على هذه الاختلافات. وعلى الرغم من الحالة المالية الصعبة التي تكتنف اليابان، فإن هذا البلد يبذل كل جهد ممكن من أجل سداد اشتراكاته في ميزانية المنظمة.

٣٠ - ووفد اليابان يشعر بالتشكك في مدى أهمية إدخال تدابير جزائية، من قبيل مقايضة الاشتراكات المقررة غير المسددة أو تحميلها فائدة ما، فهذا قد يعوق ما تبذله الدول الأعضاء من جهد من أجل سداد المدفوعات، كما أنه قد يسيء إلى ذلك الهدف المتمثل في تشجيع الدول الأعضاء على تسوية متأخراتها.

٢٦ - ووفد الجمهورية العربية السورية يشعر بالقلق إزاء ما أوصت به اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية من مطالبة الأمين العام بتوفير معلومات بشأن تشغيل الأفراد المقدمين دون مقابل في سياق تقريره الذي يقدم كل سنتين عن تكوين الأمانة العامة. وإدراج مثل هذه المعلومات في التقرير من شأنه أن يتعارض مع ذلك الطابع الاستثنائي الذي يتسم به استخدام هؤلاء الأفراد المقدمين دون مقابل. وليس بوسع الجمعية العامة، علاوة على هذا، أن تقوم برصد هؤلاء الأفراد، وينبغي بالتالي أن تقدم تقارير فصلية عن عددهم وجنسيتهم وفترة خدمتهم واختصاصهم.

البند ١١٧ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

تدابير لتشجيع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات على تقليص تلك التأخرات وتسديدها في نهاية المطاف (تابع) (A/57/67)

٢٧ - السيد فاسيلاكيس (اليونان): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرتبطة به، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، إلى جانب آيسلندا وليختنشتاين، فقال إنه بناء على ما قرره الجمعية العامة من عدم تغيير عناصر جدول الأنصبة المقررة فيما يتصل بالفترة القادمة، فإن هذه العناصر لا تجوز أن تكون موضع مناقشة في دورة الجمعية العامة الثامنة والخمسين. وفي إطار عدم وجود جداول معدلة، مما كان من شأنه أن يسهم في سلامة المنظمة من الناحية المالية، يجب على الدول الأعضاء أن تكفل الامتثال لأحكام المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، وأن تنظر في وضع أحكام لكفالة سداد المساهمات المقررة بكاملها وفي الوقت المناسب ودون شروط. وعلى اللجنة أن تنظر أيضاً في صيغة المبلغ

استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تابع)
(A/57/620)

٣٤ - السيد فاسيلاكيس (اليونان): تحدث باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه، وهي بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المرتبطة به، وهي بلغاريا وتركيا ورومانيا، بالإضافة إلى أيسلندا وليختنشتاين، فقال إن وجود استراتيجية شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من شأنه أن يمكن الأمم المتحدة وأن يساعد على تحقيق مزيد من التركيز. وإعادة تقديم تقرير الأمين العام بشأن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (A/57/620) قد أحرز بعض النجاح في تناول شواغل اللجنة. ومن الناحية المثالية، كان ينبغي إصدار التقرير المنقح في وقت أكثر تبكيرا حتى يتمكن مدراء البرامج من مراعاة الاستراتيجية المعتمدة عند وضع مقترحات ميزانياتهم لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. والاتحاد الأوروبي يأمل، مع هذا، في أن تطبق، على نحو كامل، تلك المبادئ الواردة في التقرير بشأ تبرير العطاءات، وذلك من حيث أثرها الاقتصادي الإجمالي أو مؤشرات عائدها النوعية أو تكاليف الفرصة الضائعة المتعلقة بها.

٣٥ - وثمة حاجة ملحة إلى تعزيز مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل وضع معايير موحدة بهدف كفالة التوافق بين النظم وتجنب الازدواجيات. وبغية الاضطلاع بهذا، يتعين على المجلس أن يحدد نقاطا واضحة للسلطة والمسؤولية بالنسبة لكافة جوانب تكنولوجيا المعلومات في المنظمة. وينبغي أيضا أن تطبق صيغة ما للتقييم الخارجي لمؤشرات العائد على الاستثمار.

٣٦ - وفي الوقت الذي ابرز فيه التقرير أن الاستراتيجية الإعلامية تشكل بالفعل وسيلة قوية لتشجيع الكفاءة داخل

٣١ - السيد ويتز (أوروغواي): قال إن وفد أوروغواي يوافق على الآراء التي أعربت عنها مجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة ريو. وكافة الحلول المتاحة لم تتعرض لتحليل دقيق، كما أن التدابير المقترحة قد ركزت على فرض الجزاءات، لا على التشجيع، وهذا أسلوب غير سليم لتناول المشكلة.

٣٢ - وعلى الرغم من تجميد جدول الأنصبة المقررة، فإن حساب هذه الأنصبة لم يأخذ في اعتباره القدرة على الدفع. وتتمثل المشكلة القائمة في أن البيانات الاقتصادية التي ترجع إلى التسعينات لا تزال تُستخدم في حساب المدفوعات. وعلى الرغم من تحقيق بعض البلدان النامية لشيء من النمو الاقتصادي في التسعينات، فإن أنصبتها المقررة لا تعكس حالتها الاقتصادية الراهنة. وعلى الأمانة العامة، بالتالي، أن تستخدم بيانات اقتصادية أكثر حداثة، بما في ذلك بيانات عام ٢٠٠٢، في حساب تلك الأنصبة المقررة.

٣٣ - السيد غيلين (رئيس دائرة الاشتراكات، إدارة الشؤون الإدارية): قال إن جدول الأنصبة المقررة، الذي ستظهر فيه لجنة الاشتراكات في حزيران/يونيه ٢٠٠٣، سيتضمن ما هو متوفر من معلومات حتى عام ٢٠٠١. وبوسع شعبة الإحصاءات أن تقدم مزيدا من التوضيحات التقنية للقيود التي تكتنف حساب هذه الأنصبة المقررة. فلقد جمعت الشعبة بيانات من السلطات الإحصائية الوطنية، ولم تكن كل هذه السلطات حائزة للبيانات المتعلقة بعام ٢٠٠٢. وعند توفر مثل هذه البيانات، فإنها ستعرض لتنقيح كبير حيث أنها مأخوذة عقب نهاية العام بأشهر قليلة. ولقد استنتجت شعبة الإحصاءات، بالتالي، أن ثمة حاجة إلى التأخر بعض الوقت من أجل الحصول على قاعدة بيانات شاملة يمكن استخدامها في حساب الأنصبة المقررة.

البند ١١٢ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

٣٩ - ولدى تحديد الإدارة الإلكترونية وتقاسم المعلومات وتوفير الخدمات بوصفها من مجالات الاهتمام بالنسبة لمجالس الإدارة، يلاحظ أن التقرير يوفر أداة سليمة لتصنيف الأعمال الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن تركيز التقرير على ضرورة قياس العائد على الاستثمار باستخدام معايير محددة يُعد في غاية النفع. ووفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا ترحب بالمعلومات المقدمة بشأن ترتيبات إدارة الشؤون وقائمة مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى جانب مواعيد إنجاز تلك المشاريع والنتائج المتوقعة منها. ومن شأن التحديثات المستقبلية أن توضح حالة التنفيذ والتقدم المحرز نحو حصر النظم والقضاء على الازدواجية ووضع ونشر وتنفيذ المعايير. ومما يفيد في هذا الصدد، تقديم مزيد من المعلومات عن أولويات الاستراتيجيات وترتيب الأنشطة وتقديرات الفوائد. ومن الجدير بالترحيب أيضاً، تلك المعلومات الإضافية المتعلقة بأفضل الممارسات في سائر المنظمات التي تقوم بأعمال مماثلة من وجهة نظر الاستثمار والصيانة والتدريب. والتقرير يشير إلى أن ما تنفقه الأمم المتحدة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يقل كثيراً عن إنفاق سائر المنظمات في هذا السبيل، وثمة أهمية لتوضيح عواقب هذا التباين. وكان من المقصود بالاستراتيجية أن توفر أفقا متعدد السنوات ليكون خلفية لمقترحات ميزانية محددة لفترة السنتين القادمة، ولكنه قد تعذر الاستجابة لهذه الاستراتيجية دون إدراك واضح للموارد البشرية والمالية اللازمة للمشاريع والعناصر الأساسية.

٤٠ - ووفود كندا وأستراليا ونيوزيلندا تفهم أن استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستُطبق على الأمانة العامة، ولكنها تتساءل عن ما هية الخطط القائمة في مجال التعاون مع صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وبرنامج الأمين العام المتعلق بالإصلاح يشير إلى زيادة التنسيق والتكامل في

المنظمة، فإنه يجب على الجمعية العامة أن تبقي هذا التقرير قيد الاستعراض، وذلك في ضوء نظراتها الطموحة إلى ما قد يترتب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من إطلاق إمكانات المنظمة وتعزيز الكفاءة والنوعية البرنامجية، مع القيام، في نفس الوقت، باحترام ولايات الجمعية العامة المتصلة بتعدد اللغات. وفيما وراء الجهود التي يجري بذلها حالياً لتحسين إدارة الاجتماعات والوثائق، ينبغي أن تستخدم التكنولوجيا لمضاهاة الموارد بالأولويات، وجعل ممارسات العمل أكثر مرونة، وتحسين نوعية المعلومات التي توفرها المنظمة.

٣٧ - والاتحاد الأوروبي بحث على تقاسم المعارف والمعلومات على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، وهو يرحب في هذا الصدد بالمعلومات المتصلة بحالة ذلك المشروع المتعلق بإدخال أداة بحثية في المنظومة كلها، مما سيفيد إلى حد كبير كلا من الدول الأعضاء والجمهور عموماً. ومن الجدير باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات أن تدمج الهياكل الأساسية القائمة، ولا سيما ما يتصل منها ببعثات حفظ السلام، من أجل كفاءة التواصل والتوافق وفعالية التكلفة بصورة كاملة. وينبغي أيضاً وضع سياسة لأمن المعلومات، وذلك على سبيل الأولوية. ومن شأن التنفيذ الناجح لهذه التدابير المقترحة أن يتطلب قدراً كبيراً من تدريب الموظفين.

٣٨ - السيد كرامر (كندا): تحدث باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا، فقال إن تقرير الأمين العام يشكل تقدماً ملموساً فيما يتصل بالاستجابة إلى أحكام قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٥٦. والنظر إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على صعيد المنظمة بأسرها وإدخال آليات للقيادة والتنسيق يمثلان نهجاً جديداً نسبياً في المنظمة، وهو نهج جدير بالإقرار.

الميزانية. وأية آثار مالية إضافية يجب أن تكون متمشية مع الزيادات في الميزانية العامة.

٤٤ - السيد بليندر (مدير شعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات): رد على الأسئلة الماثرة، فقال إن الأداة البحثية على صعيد منظومة الأمم المتحدة تعمل بالفعل على الشبكة الداخلية. وهذه الأداة تستند إلى مرفق "غوجل" للبحث، ومن المتوقع لها أن تعمل بصورة كاملة داخل الأمانة العامة قبل نهاية عام ٢٠٠٣. والخطوة التالية تتمثل في تصميم مشروع رائد لتمكين المستعملين من البحث في منظومة الأمم المتحدة بكاملها من منطلق نقطة دخول واحدة.

٤٥ - وتنفيذ استراتيجية الأمن كان بطيئا من جراء الحاجة إلى خبرات وتجارب بعينها، ولكن المشروع ذي الصلة على وشك الانتهاء الآن. والخبر الذي تم توظيفه قد أنفق الشهور الأربعة السابقة في صياغة الاستراتيجية، وتمثل الخطوة القادمة في التعريف بالمعايير وفي تقديم التدريب اللازم.

٤٦ - وبشأن تحديد الأولويات، يلاحظ أن القوة الدافعة وراء المبادرات تتلخص في العائد على الاستثمار، مما تم تقديره بناء على الآثار الاقتصادية الكلية وتكاليف الفرصة الضائعة ومؤشرات العائد النوعية. وجدولة الأطر الزمنية تتوقف على الموارد المتاحة وإنجاز المبادرات السابقة والتكنولوجيا ذات الصلة. ولقد أجري حصر إلكتروني لمنظومة الأمم المتحدة بكاملها لتحديد أفضل النظم واستبدال ما يفتقر منها إلى الفعالية، وذلك بهدف تقليل عددها الإجمالي. وقد حُددت بالفعل بعض النظم المتكررة.

٤٧ - وبالنسبة لوضع المشاريع المدرجة في المرفق الأول من التقرير، يُلاحظ أن بعض المبادرات لا تزال قيد التنفيذ أو أنها قد اكتملت. وسوف تظل اللجنة على علم بأية تغييرات في هذه القائمة.

الميدان، ومن الواجب أن تُقدم المعلومات اللازمة عن خطط تنسيق أنهج ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤١ - وثمة أهمية كبرى لإدارة شؤون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظمة تنسم بقدر كبير من التعقد والمركزية مثل الأمم المتحدة، وينبغي بالتالي أن يُوجه الاهتمام نحو القيادة المركزية فيما يتعلق بالسياسات وتوجيه الاستراتيجيات وتحديد المعايير. وفي سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، يجب على الأمين العام أيضا أن يتناول مسألة كيفية تحسين تقدير القيادة اللازمة لاستراتيجية من هذا القبيل داخل المنظمة. وشعبة خدمات تكنولوجيا المعلومات قد أنجزت أيضا اختصاصات تقنية لا تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والولاية الأساسية لهذه الشعبة في غاية التعقيد، وهذا يستدعي إحالة تلك الاختصاصات، من قبيل هندسة الصوت وبعض الخدمات الإذاعية، إلى وحدات أخرى تنسم بمزيد من الاهتمام بتوفير خدمات الاجتماعات.

٤٢ - السيدة آرسى دي غاباي (بيرو): تحدثت باسم مجموعة ريو، فقالت إنه ينبغي للجنة أن تقوم بتحليل جوانب الميزنة في التقرير، وذلك بمجرد قيام اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بتقديم تقريرها ذي الصلة. أما نواحي التقرير الأخرى، مثل مجالات التركيز والدعائم الأساسية وإدارة الشؤون، فيجب النظر فيها في دورة الجمعية العامة الحالية. وأهمية إدارة الشؤون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحتم تشكيل هيئة مركزية لوضع المعايير، ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومختلف فرق العمل التابعة له.

٤٣ - السيد إلمحي (الجمهورية العربية السورية): قال إن أي استخدام لتكنولوجيا المعلومات ينبغي أن يكون في نطاق

٤٨ - وعواقب انخفاض مستوى نفقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت واضحة بصفة خاصة في مجال العمليات، وهي ترجع إلى إجراء تخفيضات بالميزانية في فترة السنتين الحالية. ويتمثل الأثر الشامل لذلك في زيادة الانجرافية، بالرغم من عم تعرض النظام للتعطيل على صعيد العمليات اليومية.

٤٩ - وفيما يتعلق بإدارة الشؤون والتنسيق في مجال مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يُعتبر مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة الهيئة الإدارية لأنشطة تلك التكنولوجيا داخل الأمانة العامة. وثمة أهمية لتحديد نطاق العملية ذات الصلة من أجل شمول صناديق وبرامج الأمم المتحدة، ومع هذا، فإنه ينبغي مراقبة سهولة التنفيذ على صعيد الأمانة العامة بادئ ذي بدء. وسوف تُدرج مبادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

معايير تحديد درجات السفر بالطائرة (تابع)
(A/57/485)

٥٠ - الرئيس: قال إنه نظرا لعدم وجود متحدثين ما، فإن اللجنة تُعدّ قد اختتمت بالتالي مناقشتها العامة لهذا البند.
رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٥.